

**كلمة لرئيس الحكومة الفلسطينية، محمد اشتية، في مستهل جلسة الحكومة الأسبوعية
يؤكد فيها أن إجراءات إسرائيل في شن حملة ضد البنوك لن ترهب الفلسطينيين،
ويجري البحث عن حلول تحمي مخصصات الأسرى من جهة وتحمي البنوك
من تهديدات الاحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى***

رام الله، ١١/٥/٢٠٢٠

أكد رئيس الوزراء محمد اشتية، اليوم الاثنين، أن مخصصات الأسرى أمر مقدس، ولن ترهبنا إجراءات إسرائيل.

وقال اشتية في كلمة له بمستهل جلسة الحكومة الأسبوعية في مقر رئاسة الوزراء برام الله، إسرائيل تشن حملة ترهيب ضد البنوك، بعد أن خصمت العام الماضي من مستحقاتها المالية أكثر من ٧٠٠ مليون شيقل قيمة مخصصات الأسرى والشهداء وعائلاتهم.

وشدد على أن البنوك مؤسسات مالية رافعة للاقتصاد الوطني وعلينا أن نحميها من ابتزاز الاحتلال، مشيراً إلى أن الحكومة والبنوك تواجه هذا الأمر مواجهة جماعية، و"نبحث عن حلول تحمي مخصصات الأسرى من جهة وتحمي البنوك من تهديدات الاحتلال من جهة أخرى.

وأضاف: "هناك فريق عمل يضم هيئة شؤون الأسرى والمحربين يدرس هذا الأمر وسيقدم التوصيات اللازمة بهذا الخصوص".

وحول تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل خلال أيام، قال اشتية: "من الواضح أن الأجندة السياسية لهذه الحكومة هي ضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية كالغوار، وفرض السيادة على المستعمرات".

وأشار إلى أن "الأغوار الفلسطينية تشكّل ٢٨٪ من مساحة الضفة الغربية وبما يضم ١٦٢٢ كيلومترا مربعا وفيها أحواض مائية هامة وهي سلة خضار فلسطين، وهي القدس وغزة وبقية الأراضي الفلسطينية تشكّل القاعدة الجغرافية للدولة الفلسطينية، كما أنها نقطة التماس والتلاقي مع أهلنا في الأردن الشقيق ومنها نخرج إلى العالم وندخل.

وأضاف: "أن هذا الإجراء الإسرائيلي، إن أعلن، سيضعنا في مرحلة جديدة ستناقشها القيادة الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس في الأيام المقبلة".

وتابع: "من هنا، نقول للعالم وحماة القانون الدولي والشرعية الدولية، أن بيانات التنديد لا تنفع مع إسرائيل وأن الرد على الضم يجب أن يكون فعليا بمقاطعة إسرائيل من جهة، وبالاعتراف بالدولة الفلسطينية على كامل حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس وحق اللاجئين بالعودة".

* المصدر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا

http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=bzjHLLa876000123471abzjHLL

وشدد رئيس الوزراء على أن "الموقف العربي الموحد والأوروبي والأفريقي واللاتيني والدولي ككل، كفيل أن يلجم إسرائيل ويصدها عن إجراءاتها".

وأضاف: "يؤكد مجلس الوزراء على ما جاء في خطاب الرئيس قبل أيام أمام مجموعة دول عدم الانحياز أنه لا بد من حل مبني على الشرعية الدولية وضمن إطار مؤتمر دولي".

وفي سياق آخر، قال اشتية "إن مجلس الوزراء يستنكر هدم بيت الأسير قسام البرغوثي في قرية كوبر، ويعتبر أن هذا الإجراء لا يقبله العالم لأنه يدخل في إطار العقوبات الجماعية على شعبنا". وبشأن "صندوق وقفه عز" لجمع التبرعات لمواجهة الأضرار التي ألحقتها "أزمة كورونا" في فلسطين، قال اشتية إن "الصندوق سيبدأ صرف المساعدات خلال أيام من خلال الأزرع المعتمدة للعمال والفقراء والشؤون الصحية، بما يشمل غزة والقدس ولبنان وسوريا والمخيمات، مشيراً إلى أن حوالي ٩٠ ألف عائلة وشخص سيستفيدون من هذه المساعدات، سواء مساعدات نقدية أو طرود غذائية.

وثنم الجهد الكبير الذي يبذله القائمون على الصندوق والذي جمع حتى الآن حوالي ٥٧ مليون شيقل، شاكراً

كل من تبرع للصندوق لإغاثة ومساندة العمال والفقراء وقطاع الصحة.

وفيما يتعلق بالحالة الوبائية لفيروس كورونا، قال اشتية إن "أمس تم تسجيل تشافي آخر حالة مصابة في بيت لحم وبهذا تكون المحافظة قد انضمت إلى بقية المحافظات غير المصابة، آملاً منكم عدم الاستهانة وعدم الارتكان، واستمرار الالتزام بالإجراءات الصحية التي أعلنت عنها وزارة الصحة لتجنب الإصابات وعدم إعادة الإجراءات إلى نقطة البداية".

وأضاف: "تشافي أهل بيت لحم بسبب التزامهم بالإجراءات وتفهمهم. أرجو من الأخوة المواطنين عدم التسرع في المناداة برفع الحالة نهائياً"

وأكد أن ارتفاع نسبة المتعافين إلى ٦١٪ من مجمل الإصابات تم بحمد الله، وبحكمة قرارات الرئيس وإجراءات الحكومة والتزام المواطنين هو الأساس.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>